

**أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها  
في مسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه  
الباحثة/ أسماء أحمد عبد الحي محمد عويس**

**الملخص عربي:**

هذه دراسة موجزة لمسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، والذي دعاني إلى الكتابة فيها ما وجدته من خلاف بين المصلين؛ فبعضهم يرفع يديه حذو منكبيه فيما وبعضهم لا يرفع، ولبيت الأمر توقف عند هذا الحد بل وجدت أن كل فريق يخطأ الفريق الآخر، ويدعي أنه صاحب القول الفصل في الموضوع وكأن المسألة لا يوجد فيها خلاف بين فقهاء المذاهب.

لهذا وجدت أنه من الأهمية بمكان أن أجمع الأحاديث الواردة في المسألة، وأنبين أقوال أهل العلم فيها، وأدلة كل قول، وأناقش هذه الأدلة، وأنبين الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء، ثم اختيار القول الراجح من هذه الأقوال، وأخيراً ذكر مسلك الحنفية في رد هم للأحاديث القاضية برفع اليدين عند الركوع والرفع منه، لعل ذلك يخفف من غلواء التعصب، ويرفع الإشكال الحاصل عند بعض الناس.

**الملخص إنجليزي:**

This is a brief study of the issue of raising the hands when bowing and raising from it, which called me to write in it what I found of disagreement among the worshipers; Some of them raise their hands to follow their shoulders in them and some of them do not, and I wish the matter stopped at this point, but I found that each party erred in the other, and claims to have the final say on the subject as if the issue was not in dispute between the jurists of the schools.

**تقديم**

الحمد لله الذي خلق فسوى ، وقدر فهدي ، ويسر من شاء من عباده لليسري . والصلة  
والسلام على محمد عبده رسوله – رحمة الآخرة والدنيا  
وبعد :

فهذه دراسة موجزة لمسألة رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، والذي دعاني إلى  
الكتابة فيها ما وجدته من خلاف بين المصليين؛ فبعضهم يرفع يديه حذو منكبيه فيهما  
وبعضهم لا يرفع، وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل وجدت أن كل فريق يخطأ الفريق  
الأخر، ويدعى أنه صاحب القول الفصل في الموضوع وكأن المسألة لا يوجد فيها خلاف  
بين فقهاء المذاهب.

لهذا وجدت أنه من الأهمية بمكان أن أجمع الأحاديث الواردة في المسألة، وأبين أقوال أهل  
العلم فيها، وأدلة كل قول، وأناقش هذه الأدلة، وأبين الأسباب التي أدت إلى اختلاف الفقهاء،  
ثم اختيار القول الراجح من هذه الأقوال، وأخيراً ذكر مسلك الحنفية في ردهم للأحاديث  
القاضية برفع اليدين عند الركوع والرفع منه، لعل ذلك يخفف من غلواء التعصب، ويرفع  
الإشكال الحاصل عند بعض الناس.

أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقني فيما قصدت، ويسر لي ما أردت، فإن وفقـت فـلله  
الحمد وإن كانت الأخرى فحسبـي أنتـي بـشر، والكمـال للـله وحـده.

## أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشتها :

## وفيه ثلاثة مطالب

## المطلب الأول: بيان أقوال الفقهاء في المسألة

اختلف الفقهاء في رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه على قولين:

القول الأول: يرى أن المصلحي لا يرفع يديه إلا عند تكبيرة الإحرام فقط.

ذهب إلى ذلك الحنفية<sup>١</sup> والثوري، وإبراهيم النخعي.<sup>٢</sup> وهو روایة ابن القاسم عن مالك<sup>٣</sup>

القول الثاني: يرى أنه يستحب<sup>٤</sup> للمصلحي رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه<sup>٥</sup>

ذهب إلى ذلك جمهور أهل العلم من الصحابة والتلابين والفقهاء.<sup>٦</sup>

قال ابن قدامة:<sup>٧</sup> بهذا قال ابن عمر وابن عباس وجابر وأبو هريرة وابن الزبير وأنس

والحسن وعطاء وطلاوس ومجاحد وسلم وسعيد بن جبير، وهو قول: الأوزاعي، وسفيان

بن عيينة، وأبي عبيد، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، وابن المبارك، والليث بن سعد

وأبي جعفر محمد بن جرير الطبرى.<sup>٨</sup>

وقال به مالك في إحدى الروايتين عنه<sup>٩</sup> و الشافعية<sup>١٠</sup> والحنابلة.<sup>١١</sup> والظاهرية.<sup>١٢</sup>

<sup>١</sup> - البحر الرائق ٣٤١/١، الهدایة ٥١/١، شرح معانی الآثار للطحاوی ٢٢٤/١

<sup>٢</sup> - المجموع ٣٥٦/١، المغني ج ١/ص ٢٩٤، وقال العینی في عمدة القاری ج ٥/ص ٢٧٢: وبه قال الثوري والنخعي وابن أبي لیلی وعلقمة بن قیس والأسود بن بزید وعامر الشععی وأبو إسحاق السبیعی وخیثمة والمغیرة ووکیع وعاصم بن کلیب وزفر وهو روایة ابن القاسم عن مالک وهو المشهور من مذهبہ والمعمول عند أصحابہ.

<sup>٣</sup> - نقل عن مالک في رفع اليدين كما جاء في الذخیرة ج ٢/ص ٢١٩: رفع اليدين مع تكبيرة الإحرام سنة وفي الجواهر والتلقين هي فضیلۃ قال في الكتاب لا أعرفه إلا في تكبيرة الإحرام. الاستذکار ج ١/ص ٤٠٨ ، القوانین الفقیہة ج ١/ص ٤٣ ، المجموع ٣٥٦/٣

<sup>٤</sup> - هو عند مالک والشافعی سنة وعند أهل الظاهر فرض . بداية المجتهد ٩٦/١ ، الحاوی الكبير ١١٦/٢

<sup>٥</sup> - ويرى فريق استحباب رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه وعند القيام من التشهد الأول.

قال النووي: هو مذهب البخاري، وغيره من المحدثین. المجموع ٤٠٩/٣ ، ویری ابن حزم الرفع عند كل رفع وخفض من رکوع أو سجود أو قیام. المحلی ٩٣

<sup>٦</sup> - قال العینی في عمدة القاری ج ٥/ص ٢٧٢: هو قول الشافعی وأحمد وإسحاق وأبی ثور وابن جریر الطبری وروایة عن مالک وابی ذهب الحسن البصیری وابن سیرین وعطاء بن ابی رباح وطلاوس ومجاحد والقاسم بن محمد وسلم وفتاده ومکحول وسعید بن جبیر وعبدالله بن المبارك وسفیان بن عینة ، برایح فی ذلك المجموع للنووی ٣/٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦

<sup>٧</sup> - المغني ج ١/ص ٢٩٤

<sup>٨</sup> - التمهید ٢١٣/٩

<sup>٩</sup> - هي روایة أشهب القوانین الفقیہة ج ١/ص ٤٣ ، الاستذکار ج ١/ص ٤٠٨ ، التمہید ٢١٣/٩ ، الإشراف علی مذاہب العلماء ٢٨-٢٧/٢ التودار والزيادات ١/١٧٠ ، والبيان والتحصیل ٣٧٤/١ ، الذخیرة ج ٢/ص ٢١٩

<sup>١٠</sup> - المجموع للنووی ٣/٣٥٤ ، الحاوی الكبير ١١٦/٢ ، الام ج ١/ص ١٠٤

<sup>١١</sup> - المغني لابن قدامة ٢٩٤/١ ، کشف القاع ج ١/ص ٣٤٦ ، مطالب أولی النھی ج ١/ص ٤٤

<sup>١٢</sup> - المحلی ٤/٩٣ وما بعدها.

ونقله ابن حزم عن خلق كثير من الصحابة والتبعين والفقهاء.<sup>١</sup>

### المطلب الثاني: أدلة القول الأول ومناقشتها

استدل الفائلون بعدم رفع اليدين إلا عند تكبير الإحرام بأدلة من السنة والمعقول:

أدلتهم من السنة:

استدلوا من السنة بأدلة منها:

١- ما روی عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كبر لافتتاح الصلاة رفع يديه حتى يكون إيماناً قريباً من شحمتني أذنني ثم لا يعود.<sup>٢</sup>

ومن وكيع عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين افتتح الصلاة ثم لم يرتفعهما حتى انصرف.<sup>٣</sup>

٢- ما روی عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقة قال: قال عبد الله بن مسعود: إلا أصلّى بكم صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فصلّى فلم يرفع يديه إلا في أول مرّة.<sup>٤</sup> وفي رواية عنه رضي الله عنه - قال: صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند افتتاح الصلاة.<sup>٥</sup>

دللت هذه الروايات على أن المصلي لا يرفع يديه إلا عند تكبير الافتتاح فقط ولا يعود للرفع بعدها أو العمل به أولى؛ لأن ابن مسعود كان فقيها ملزماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم عالماً بأحواله وباطن أمره وظاهره فقدم روايته على رواية من لم يكن حاله كحاله.

<sup>١</sup> - المحتوى ج ٩٠ / مص

<sup>٢</sup> - شرح معاني الآثار ج ١ / مص ٢٢٤، قال أبو داود حدثنا عبد الله بن محمد الزهري ثنا سفيان عن يزيد نحو حديث شريك لم يقل ثم أنا يعود قال سفيان قال لنا بالكفرة بعد ثم أنا يعود ثم قال: وروى هذا الحديث هشيم وخالد وابن إدريس عن يزيد لم يذكروا ثم أنا يعود. سنن أبي داود ج ١ / مص ٢٠٠

<sup>٣</sup> - قال أبو داود: هذا الحديث ليس بصحيح. سنن أبي داود ج ١ / مص ٢٠٠

<sup>٤</sup> - سنن الترمذى ج ٢ / مص ٤٠، قال أبو عيسى حديث حسن، شرح معاني الآثار ج ١ / مص ٢٢٤

<sup>٥</sup> - نفرد به محمد بن جابر وكان ضعيفاً عن حماد عن إبراهيم وغير حماد يرويه عن إبراهيم مرسلاً عن عبد الله من فعله غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب قال الشيخ وكذلك رواه حماد بن سلمة عن إبراهيم سليمان عن إبراهيم عن بن مسعود مرسلاً موقفاً. سنن البيهقي الكبرى ج ٢ / مص ٨٠

ويناقش بأن حديث البراء ضعيف باتفاق الحفاظ من أئمة الحديث، وممن نص على تضعيشه سفيان بن عيينة والشافعي وعبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري وأحمد ابن حنبل ويحيى بن معين وأبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي والبخاري وغيرهم من المتقدمين وهؤلاء أركان الحديث وأئمة الإسلام فيه... وأما حديث ابن مسعود رضي الله عنه فقد روى البيهقي بإسناده عن ابن المبارك أنه قال لم يثبت عندي حديث ابن مسعود، وروى البخاري في كتاب رفع اليدين تضعيشه عن أحمد بن حنبل وعن يحيى بن آدم وتبعهما البخاري على تضعيشه، وضعفه من المتأخرین الدارقطني والبيهقي وغيرهما.<sup>١</sup>

قال ابن قدامة:<sup>٢</sup> فأما حديثهم فضعيفان: فأما حديث ابن مسعود فقال ابن المبارك لم يثبت، وحديث البراء قال ابن عيينة: حدثنا يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى ولم يقل ثم لا يعود، فلما قدمت الكوفة سمعته يحدث به فيقول لا يعود فظننت أنهم لقنوه، وقال الحميدي وغيره: يزيد بن أبي زياد ساء حفظه في آخر عمره وخلط، وقال يحيى بن معين: ليس هو ب الصحيح الإسناد وقال أحمـد: هذا حديث واه قد كان يزيد يحدث به لا يذكر ثم لا يعود فلما لقن أخذ يذكره فيه، وقال جماعة: إن يزيد كان يغير بآخره فصار يتلقن.<sup>٣</sup>

وجوابه كما في شرح فتح القدير:

بأن ما نقل عن ابن المبارك أنه قال: لم يثبت عندي حديث ابن مسعود وغير ضائير بعد ما ثبت من طرق أخرى، وقد حسنـه الترمذـي، والـقدح في عاصـم بن كـليب غير مـقول فقد وـثقـه ابن معـين وأخـرـجـ له مـسلمـ وـغـيرـه.

وأـما تـضـعـيفـ حـدـيـثـ البرـاءـ فـيـجـابـ عـنـهـ:ـ بـأـنـهـ لـمـ روـىـ مـنـ طـرـقـ بـدـونـ هـذـهـ الزـيـادةـ ظـنـوـهـاـ خـطـأـ،ـ وـغـاـيـةـ الـأـمـرـ أـنـ الـأـصـلـ روـاهـ مـرـةـ بـتـمـامـهـ وـمـرـةـ بـعـضـهـ بـحـسـبـ تـعـقـ

الـغـرـضـ،ـ وـبـالـجـمـلـةـ فـزـيـادـةـ الـعـدـلـ الضـابـطـ مـقـبـولـةـ .

<sup>١</sup> - المجموع ج ٣/ص ٣٥٩، ٣٦٠

<sup>٢</sup> - المغني ٢٩٥/١

<sup>٣</sup> - عمدة القاري ج ٥/ص ٢٧٣

<sup>٤</sup> - ج ١/ص ٣١١، ٣١٠

<sup>٥</sup> - قال العيني في عمدة القاري ج ٥/ص ٢٧٣: جاز أن يحمل أمره على أنه حدث ببعض الحديث ثارة وبجملته أخرى، أو يكون قد نسي أو لا ثم نذكر.

أما ابن حزم فقال:<sup>١</sup> إنَّ هذَا الْخَبَرَ - يقصد حديث ابن مسعود - صَحِيحٌ وَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا رُفِعَ الْيَدِينَ فِيمَا عَدَا تَكْبِيرَ الْإِحْرَامِ لِنَسْأَلُهُ فَرَضًا فَقَطْ، وَلَوْلَا هذَا الْخَبَرُ لَكَانَ رُفِعُ الْيَدِينَ عِنْدَ كُلِّ رُفْعٍ وَخَصْصَتْ تَكْبِيرٌ وَتَحْمِيدٌ فِي الصَّلَاةِ فَرَضًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُفْعُ الْيَدِينَ عِنْدَ كُلِّ رُفْعٍ، فَلَمَّا صَحَّ خَبْرُ ابْنِ مَسْعُودٍ عَلِمْنَا أَنَّ رُفْعَ الْيَدِينَ فِيمَا عَدَا تَكْبِيرَ الْإِحْرَامِ سُنَّةً وَنَدْبُ فَقَطْ.

٣- روى أبو بكر النهشلي عن عاصم بن كلوب عن أبيه عن علي رضي الله عنه أنه كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة ثم لا يرفع في شيء منها.<sup>٢</sup>  
فقد دل فعل علي على عدم رفع اليدين إلا عند تكبيرة الافتتاح لأنه لم يكن ليمر النبي صلى الله عليه وسلم يرفع ثم يتترك هو الرفع بعده إلا وقد ثبت عند نسخ الرفع.<sup>٣</sup>  
وي النقاش من وجهين:

الأول: أنه حديث ضعيف ومن ضعفه البخاري، ثم روى البخاري تضعيفه عن سفيان الثوري، وروى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: روی هذا الحديث عن علي من هذا الطريق الواهي، وقد ثبت عن علي رضي الله عنه الركوع والرفع منه والقيام من الركعتين - كما سبق - <sup>٤</sup> فكيف يظن به أنه يختار لنفسه خلاف ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله، قال البيهقي قال الزعفراني قال الشافعي ولا يثبت عن علي وابن مسعود يعني ما روی عنهما أنهما كانوا لا يرفعان أيديهما في غير تكبيرة الافتتاح.<sup>٥</sup>  
الثاني: وعلى فرض صحته فيحمل على أن الراوي رأه مرة أغلق ذلك، قال الشافعي: ولو قال قائل ذهب عنهم حفظ ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظه ابن عمر ل كانت له الحجة.<sup>٦</sup>

<sup>١</sup>- المحللي ج ٤/ص ٨٨

<sup>٢</sup>- سنن البيهقي الكبرى ج ٢/ص ٨٠ وقال : ليس أبو بكر النهشلي من يحتج بروايته أو ثبتت به سنته لم يأت بها غيره

<sup>٣</sup>- شرح معاني الأثار ١/٢٢٥، النخبة ج ٢/ص ٢٢٠

<sup>٤</sup>- سبق تخریجه من

<sup>٥</sup>- الجموع ج ٣/ص ٣٦٠

<sup>٦</sup>- المصدر السابق.

قال ابن حزم<sup>١</sup> : إنْ كَانَ عَلَيْيُ وَابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَرْفَعُانَ فَقَدْ كَانَ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسَ وَجَمَاعَةً مِنَ الْأَصْحَابِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُونَ فَلَئِنْ فَعَلُ بَعْضُهُمْ حُجَّةً عَلَى فَعْلِ بَعْضٍ بَلْ الْحُجَّةُ عَلَى جَمِيعِهِمْ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَإِنْ كَانَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَعَلَيْهِ لَا يَرْفَعُانَ فَمَا جَاءَ قَطُّ أَنَّهُمَا كَرَهَا الرَّفْعَ وَلَا نَهَا عَنْهُ.

٣- ما روي عن جابر بن سمرة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم لأنها أذناب خيل شمس<sup>٢</sup> اسكنوا في الصلاة ....<sup>٣</sup>  
فهو يدل على عدم جواز رفع الأيدي في الصلاة، حيث أمروا بالسكون والرفع بخلافه.  
ويناقش بما قاله البخاري: <sup>٤</sup> أن ذلك إنما كان في التشهد لا في القيام، كان يسلم بعضهم على بعض، فهذا النبي صلى الله عليه وسلم عن رفع الأيدي في التشهد.  
 ولو كان كما ذهبوا إليه لكان رفع الأيدي في أول التكبير وأيضاً تكبيرات صلاة العيد منهياً عنها، لأنه لم يستثن رفعاً دون رفع، وقد بيّنه حديث عبد الله بن القبطية قال:  
سمعت جابر بن سمرة يقول: كنا إذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلما:  
السلام عليكم، السلام عليكم، وأشار مساعر بيده، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما  
بال هؤلاء يومئون بأيديهم لأنها أذناب خيل شمس؟ إنما يكفي أحدهم أن يضع يده على  
فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله".  
ويجاب : بـأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا حَدِيثَانِ؛ لـأَنَّ الَّذِي يَرْفَعُ بَيْدِيهِ حَالَ التَّسْلِيمَ لَا يُقَالُ لَهُ أَسْكِنُ  
فِي الصَّلَاةِ، وَبـأَنَّ الْعِرْبَةَ لِعُمُومِ الْلَّفْظِ وَهُوَ قَوْلُهُ اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ لَا لِخُصُوصِ السَّبَبِ  
وَهُوَ الْبِلْمَاءُ حَالَ التَّسْلِيمِ.<sup>٥</sup>

<sup>١</sup>- المحلى ج ٤ / ص ٨٨<sup>٢</sup>- وَتَمْسُنْ يَضْمَنُ الْمُعْجَمَةَ وَسَكُونَ الْمِيمِ جَمْعُ شَمْوِسٍ بِفَتْحِهَا وَضَمُّ الْمِيمِ أَيْ صَنْعٌ. البحر الرائق ج ١ / ص ٣٤١<sup>٣</sup>- صحيح مسلم ج ١ / ص ٣٢٢<sup>٤</sup>- كتاب رفع اليدين في الصلاة لمحمد بن إسماعيل البخاري ملتقى أهل الحديث.<sup>٥</sup>- البحر الرائق ج ١ / ص ٣٤١

ويرد : بأن الراجح أن الحديث لم يرد في رفع الأيدي في الركوع والرفع منه بل في رفع الأيدي حال السلام، فقد كان الصحابة يرفعون أيديهم في حال السلام من الصلاة ويشيرون بها إلى الجانبين يريدون بذلك السلام على من على الجانبين فنهاوا عن ذلك، وهذا لا خلاف فيه بين أهل الحديث ومن له أدنى اختلاط بأهل الحديث.<sup>١</sup>

٤ - وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن في افتتاح الصلاة وفي استقبال الكعبة وعلى الصفا والمروة وبعرفات وجمع في المقامين وعند الجمرتين. فلم يذكر فيها الرفع عند الركوع والرفع منه.

قال الميرغاني بعد أن ذكر الحديث والذي يروى من الرفع محمول على الابتداء كذا نقل عن ابن الزبير رضي الله عنه.<sup>٢</sup>

ويناقش من أوجه:

الأول: أنه ليس من المحفوظ عن النبي ، لأن أصحاب نافع خالفوا، وحديث الحكم عن مسلم.

الثاني : روی طاوس وأبو جمرة وعطاء أنهم رأوا ابن عباس يرفع يديه عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع.

الثالث: أن حديث ابن أبي ليلى لو صح قوله: ترفع الأيدي في سبعة مواطن" لم يقل في حديث وكيع لا ترفع إلا في هذه المواطن، فترفع في هذه المواطن عند الركوع وإذا رفع رأسه حتى تستعمل هذه الأحاديث كلها وهذا ليس من التضاد.

الرابع: أن الرفع ثابت في مواطن كثيرة غير هذه السبعة فقد روی عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه كان يرفع يديه في سوى هذه السبعة. فقد كان يرفع يديه في الاستسقاء والدعاء.<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> - المجموع ج ٣ / ٣٦٠، ٣٦١، كتاب رفع اليدين في الصلاة لمحمد بن إسماعيل البخاري ملتقى أهل الحديث.

<sup>٢</sup> - رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن أبي ليلى وهو ضعيف، لسوء حفظه وقد وثق. مجمع الزوائد ج ٢ / ص ١٠٣ رواه

<sup>٣</sup> - الهدایة شرح البداية ج ١ / ص ٥١

<sup>٤</sup> - المجموع ج ٣ / ص ٣٦١، كتاب رفع اليدين في الصلاة لمحمد بن إسماعيل البخاري ملتقى أهل الحديث، نصب الراية ج ١ / ص ٣٩١.

أما دعواهم النسخ لفعل ابن عباس وابن الزبير فمردودة قال ابن الجوزي: وزعمت الحنفية أن أحاديث الرفع منسوخة بحديثين رووا أحدهما عن ابن عباس قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك والثاني رواه عن ابن الزبير أنه رأى رجلاً يرفع يديه من الركوع فقال له فإذا شئت فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه. قال وهذان الحديثان لا يعرفان أصلاً وإنما المحفوظ عن ابن عباس وابن الزبير خلاف ذلك فأخرج أبو داود عن ميمون المكي أنه رأى ابن الزبير وصلى بهم يشير بكفيه حين يقمع وحين يركع وحين يسجد قال فذهب إلى ابن عباس فأخبرته بذلك فقال إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقتصر صلاة عبد الله بن الزبير، ولو صح ذلك لم تصح دعوى النسخ لأن من شرط الناسخ أن يكون أقوى من المنسوخ.<sup>١</sup>

٥- روي عن أبي هريرة أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ويكبر في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله .<sup>٢</sup>  
ويناقش : بأنه روى عنه عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع رأسه من الركوع . وهذه الرواية أولى لما فيها من الزيادة.<sup>٣</sup>  
أدلةهم من المعقول :

استدل من قال بعدم الرفع في غير تكبيرة الإحرام من المعقول بأن الفقهاء أجمعوا أنَّ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى مَعَهَا رُفْعٌ، وَالتَّكْبِيرَةُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لَا رُفْعٌ مَعَهَا، وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْبِيرَةِ النُّهُوضِ وَتَكْبِيرَةِ الرُّكُوعِ، فَقَالَ قَوْمٌ: حُكْمُهَا حُكْمُ تَكْبِيرَةِ الافتتاحِ وَفِيهَا الرَّفْعُ، وَقَالَ آخَرُونَ حُكْمُهَا حُكْمُ التَّكْبِيرَةِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَلَا رُفْعٌ فِيهَا كَمَا لَا رُفْعٌ فِيهَا، وَقَدْ رَأَيْنَا تَكْبِيرَةَ الافتتاحِ مِنْ صُلْبِ الصَّلَاةِ، لَا تُجزِئُ الصَّلَاةُ إِلَّا بِإِصَابَتِهَا وَرَأَيْنَا

١ - نقلًا عن الزيلاعي في نصب الرأية ج/ص ٣٩٢، تقييم تحقيق أحاديث التعليق ج/ص ٣٣١

٢ - الاستنكار ج/ص ٤٠

٣ - الاستنكار ج/ص ٤١٠

التكبيرة بين السجدين ليست كذلك، لأنَّه لو تركها تارك لم تفُسْدْ عليه صَلاتُهُ، ورأينا تكبيرة الرُّكُوع وتكبيرة النهوض ليست من صلب الصلاة؛ لأنَّه لو تركها تارك لم تفُسْدْ عليه صَلاتُهُ، وهما من سُنَّةِ الصَّلَاةِ، كما أنَّ التكبيرة بين السجدين من سُنَّةِ الصَّلَاةِ كانتا كهي في أن لا رفع فيهما كما لا رفع فيها<sup>١</sup>

### المطلب الثالث: أدلة القول الثاني ومناقشتها

استدل الجمُهور لقولهم باستحباب رفع اليدين عند الركوع والرفع منه بأدلة من السنة ذكر منها:

١ - ما روَيَ عن ابن عمر قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يحذِّي منكبيه، وقبل أن يركع، وبعد أن يرفع من الركوع، ولا يرفعهما بين السجدين<sup>٢</sup>.

وهو حديث لا مطعن لأحد فيه ، وروى مثل ما روَيَ ابن عمر من ذلك عن النبي - عليه السلام - نحو ثلاثة عشر رجلاً من الصحابة ذكر ذلك جماعة من أهل العلم بالحديث والمصنفين فيه منهم أبو داود وأحمد والبخاري ومسلم.<sup>٣</sup>

وقد روَيَ عن نافع قال كان ابن عمر إذا رأى رجلاً يصلِّي لا يرفع يديه كلما خفض ورفع حصبه حتى يرفع.<sup>٤</sup>

قال ابن قدامة: ° قال البخاري: قال علي بن المديني: - وكان أعلم أهل زمانه - حق على المسلمين أن يرفعوا أيديهم لهذا الحديث - يقصد حديث ابن عمر - وحديث أبي حميد ° وقد رواه في عشرة من الصحابة منهم أبو قتادة فصدقوه وقالوا هكذا كان يصلِّي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه سوى هذين عمر وعلي ووائل بن حجر ومالك بن الحويرث وأنس وأبو هريرة وأبوأسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة وأبو موسى وجابر بن عمير الليثي.

<sup>١</sup> - شرح معاني الأثار ج ١/ص ٢٢٨

<sup>٢</sup> - صحيح مسلم ج ١/ص ٢٩٢، صحيح ابن حبان ج ٥/ص ١٧٧، سنن ابن ماجه ج ١/ص ٢٧٩

<sup>٣</sup> - الاستئنكار ج ١٠/ص ٤١

<sup>٤</sup> - سنن الدارقطني ج ١/ص ٢٨٩، الاستئنكار ج ١/ص ١١

<sup>٥</sup> - المغني ج ١/ص ٢٩٥

<sup>٦</sup> - وهو ما حدث به محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد قال سمعته في عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة قال أنا أعلمكم بصلة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا ما كنت أقمنا له صحبة ولا أكثروا له تبعه قال بل قالوا فاعرض قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة استقبل القبلة ورفع يديه حتى يحذِّي بهما منكبيه ثم قال الله أكبر وإذا رکع كبر ورفع

فصار كالتواتر الذي لا يتطرق إليه شك مع كثرة رواته وصحة سنته، وعمل به الصحابة والتابعون، وأنكروا على من لم ي عمل به.

قال الحسن رأيت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم إذا كبروا وإذا ركعوا وإذا رفعوا رؤوسهم كأنها المراوح.

ويناقش: بأن كل ما يحتاج به للرفع محمول على أنه كان في ابتداء الإسلام ثم نسخ والدليل عليه أن عبد الله بن الزبير رأى رجلاً يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند رفع رأسه من الركوع فقال له لا تفعل فإن هذا شيء فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تركه.<sup>١</sup>

وما روی عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد روی عنه من فعله بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلافه، فقد روی عن مجاهد قال: صلّيْت خلَفَ ابن عمرَ رضي الله عنهما فلم يُكِنْ يرْفَعْ يَدِيهِ إِلَّا فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى مِنَ الصَّلَاةِ.<sup>٢</sup>

فقد رأى ابن عمر النبي صلى الله عليه وسلم يرْفَعْ ثم تركه هو الرفع بعد النبي صلى الله عليه وسلم، فلَا يكُونُ ذلك إِلَّا وقد ثبَتَ عِنْدَهُ نَسْخٌ مَا قد رأى النبي صلى الله عليه وسلم فعله، وقامت الحجَّةُ عليه بذلك، ثم إن الرواية إذا فعل بخلاف ما روی تتركه روایته.<sup>٣</sup>

٢ - حديث مالك بن الحويرث أنه إذا صلى كبر، ثم رفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه، وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعله<sup>٤</sup>.

يبه حين رفع ثم يعتدل في صلبه ولم ينصب رأسه ولم يقنعه ثم رفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده ورفع يديه حتى يحاذني بهما منكبيه ثم اعتدل ثم سجد واستقبل بأطراف رجله القبلة ثم رفع رأسه فقال الله أكبر فتشي رجله اليسرى وقعد واعتدل حتى يرجع كل عظم إلى موضعه معذلا ثم قال الله أكبر وإذا قام من الركعتين كبر ثم قام حتى إذا كانت الركعة التي تتقضى فيها آخر رجله اليسرى وقد على رجله متوركا ثم سلم . صحيح ابن حبان ج ٥ / ١٧٨، ١٧٩، سنن ابن ماجه ج ١/ ٢٨٠

<sup>١</sup> - عمدة القاري ج ٥ / ٢٧٣ ص

<sup>٢</sup> - شرح معانى الآثار ١/ ٢٧، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ١/ ١٢٠

<sup>٣</sup> - تبيين الحقائق ج ١/ ١٢٠ ص

<sup>٤</sup> - سبق تخرجه.

٣ - حديث علامة بن وائل بن حجر عن أبيه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة، ثم وضع يده اليمنى على يسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كبر فركع، فلما قال سمع الله لمن حمده رفع يديه، فلما سجد، سجد بين كفيه<sup>١</sup>.

دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه فكان نصاً في محل الخلاف.

ويناقش من وجهين:

الأول: ما نقله الطحاوي عن المغيرة قال قلت لابراهيم حديث وائل أن رأى النبي صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا رکع وإذا رفع رأسه من الرکوع فقال إنْ كَانَ وَائِلُ رَأَاهُ مَرَّةً يَقْعُلُ ذَلِكَ فَقَدْ رَأَاهُ عَبْدُ اللَّهِ خَمْسِينَ مَرَّةً لَا يَقْعُلُ ذَلِكَ، فقد روی عن عمرو بن مرّة قال دخلت مسجداً حضر موتاً فإذا علامة بن وائل يحدث عن أبيه أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِإِبْرَاهِيمَ فَغَضِيبٌ وَقَالَ رَأَاهُ هُوَ وَلَمْ يَرَاهُ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَا أَصْحَابُهُ<sup>٢</sup>.

ويجاب: بأن قوله رأاه مرّة ظن منه فقد ذكر وائل أنه رأى النبي وأصحابه غير مرّة يرفعون أيديهم، ولا يحتاج وائل إلى الظنون لأن معاينته أكثر من حسبان غيره.

قال البخاري: حدثنا عاصم حدثنا أبي أن وائل بن حجر أخبره قال: فلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله كيف يصلي. فكبر ورفع يديه فلما رکع رفع يديه فلما رفع رأسه رفع يديه مثلاها، ثم أتيتهم من بعد ذلك في زمان فيه برد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك من تحت الثياب، فهذا وائل بين في حديثه أنه رأى النبي وأصحابه يرفعون أيديهم مرّة بعد مرّة.<sup>٣</sup>

الثاني: على فرض صحة حديث وائل؛ فإن حديث ابن مسعود يقدم عليه لأن عبد الله أقدم صحبةً لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأفهم بأفعاله من وائل فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب أن يليه المهاجرين ليحظوا عنه<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> - سبق تخرجه.

<sup>٢</sup> - شرح معاني الآثار ج ١/ص ٢٢٤، شرح فتح القدير ج ١/ص ٣١١.

<sup>٣</sup> - كتاب رفع اليدين في الصلاة للبخاري، ملتقى أهل الحديث.

<sup>٤</sup> - فقد روی عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: ليبني منكم أولوا الأخلاق والثني

٤- ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصتّع مثل ذلك إذا قضى فرائته وأراد أن يركع ويصتّعه إذا رفع من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدين رفع يديه كذلك وكبار.<sup>١</sup>

دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الركوع عند الرفع منه فهو نص في محل الخلاف.

ويناقش: بأنه روي عن علي ما ينافيه ويعارضه فإن عاصم بن كلية روى عن أبيه أن عليا كان يرفع يديه في أول تكبيرة من الصلاة ثم لا يرفع بعد.<sup>٢</sup> رواه الطحاوي وأبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه ولا يجوز لعلي أن يرى ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم ثم يترك هو ذلك إلا وقد ثبت نسخ الرفع في غير تكبيرة الإحرام، وإسناد حديث عاصم بن كلية صحيح على شرط مسلم.<sup>٣</sup>

٥- ما روي عن أبي الزبير أن جابر بن عبد الله كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه وإذا رکع وإذا رفع رأسه من الرکوع فعل مثل ذلك ويقول رأيت رسول الله صلى الله وسلم فعل مثل ذلك.<sup>٤</sup>

قال ابن حزم بعد أن ساق جملة من الأحاديث: ° فَهَذِهِ آثَارٌ مُظَاهَرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ حُمَيْدٍ وَابْنِ قَتَّادَةَ وَوَالِيلَ بْنِ حُجْرٍ وَمَالِكَ بْنِ الْحُوَيْرَةِ وَأَنَسَ وَسَوَّاْهُمْ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا يُوجِبُ يقِينَ الْعِلْمِ، فَكَانَ مَا رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ زَانِدَا عَلَى مَا رَوَاهُ عَلْقَمَةُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَوَجَبَ أَخْذُ الْزِيَادَةِ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَكَى أَنَّهُ رَأَى مَا لَمْ يَرَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنْ رَفْعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدِيهِ عَنْدَ الرُّكُوعِ وَعَنْدَ الرَّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَكِلَاهُمَا يَقْتَهُ وَكِلَاهُمَا حَكَى مَا شَاهَدَ.

<sup>١</sup>- سنن أبي داود ج١/ص ١٩٨، سنن البيهقي الكبرى ج٢/ص ٢٤، سنن الدارقطني ج١/ص ٢٨٧

<sup>٢</sup>- سبق تخرجه.

<sup>٣</sup>- عددة القاري ج٥/ص ٢٧٤، بدائع الصنائع ج١/ص ٢٠٨

<sup>٤</sup>- قال الزيلعي في نصب الراية ج١/ص ٤١٤: أخرج البيهقي في الخلافات عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله، وهو حديث صحيح رواته عن آخرهم نقاط.

<sup>٥</sup>- المحلي ج٤/ص ٩٣، ٩٢

أدلةهم من المعقول:

استدلوا من المعقول: بأن كل ما كان هيئة لتكبيرة الإحرام كان هيئة لتكبيرة الركوع كالجهر، وأن كل صلاة تكرر فيها التكبير تكرر فيها الرفع كالعبيدين.<sup>١</sup>

### المبحث الثالث: سبب الخلاف والترجح

وفيه مطلبان

#### المطلب الأول: سبب الخلاف

يقول ابن رشد:<sup>٢</sup> والسبب في هذا الاختلاف كله اختلاف الآثار الواردة في ذلك ومخالفة العمل بالمدينة لبعضها وذلك أن في ذلك أحاديث أحدها

حديث عبد الله بن مسعود وحديث البراء بن عازب أنه كان عليه الصلاة والسلام يرفع يديه عند الإحرام مرة واحدة لا يزيد عليها، والحديث الثاني حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك وقال سمع الله لمن حمده ربنا ولد الحمد ، وكان لا يفعل ذلك في السجود وهو حديث متفق على صحته، وزعموا أنه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر رجلا من أصحابه، وحديث وائل بن حجر وفيه زيادة على ما في حديث عبد الله بن عمر أنه كان يرفع يديه عند السجود .

فمنهم من اقتصر به على الإحرام فقط ترجيحا لحديث عبد الله بن مسعود وحديث البراء بن عازب، وهو مذهب مالك لموافقة العمل به، ومنهم من رجح حديث عبد الله بن عمر فرأى الرفع في الموضعين أعني في الركوع وفي الافتتاح لشهرته، واتفق الجميع عليه، ومنهم من ذهب الجمع وقال إنه يجب أن تجمع هذه الزيادات بعضها إلى بعض على ما في حديث وائل بن حجر.

فإذن العلماء ذهبوا في هذه الآثار مذهبين إما مذهب الترجح وإما مذهب الجمع

<sup>١</sup> - الحاوي الكبير ج ٢ / ص ١١٦  
<sup>٢</sup> - بدایة المجتهد ج ١ / ص ٩٦، ٩٧.

**المطلب الثاني: الترجيح:**

بعد ذكر أقوال أهل العلم وأدلتهم ومناقشتها مناقشة مستفيضة، وبيان سبب الخلاف أرى رجحان ما ذهب إليه جمهور أهل العلم من القول باستحباب أو سنية رفع اليدين عند الركوع عند الرفع منه<sup>١</sup> فقد صر رفع اليدين في هذين الموضعين عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن الخلفاء الراشدين ثم عن الصحابة والتابعين، وليس في نسيان عبد الله بن مسعود رفع اليدين ما يوجب أن هؤلاء الصحابة لم يروروه عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه، وقد نسي ابن مسعود كيفية قيام الاثنين خلف الإمام ونسي نسخ التطبيق في الركوع وغير ذلك فإذا نسي هذا كيف لا ينسى رفع اليدين.

ثم إن معنى رفع اليدين عند الركوع مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيمًا لله تعالى وسنة متبعة نرجو فيها ثواب الله تعالى، ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما كما قال الشافعي<sup>٢</sup>.

وقد قال بعض العلماء إنه من زينة الصلاة ، فقد روی أن عبد الله بن عمر كان يقول لكل شيء زينة وزينة الصلاة التكبير ورفع الأيدي فيها.<sup>٣</sup>

<sup>١</sup>- جوز ابن عبد البر الأمرين ، رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وترك رفعهما فيهما، قال أبو عمر: كل من رأى الرفع وعمل به من العلماء لا يبطل صلاة من لم يرفع أو يقول بتفصانها إلا الحميدي وبعض أصحاب داود ورواية عن الأوزاعي، وهو شذوذ عند جمهور وخطأ لا يلتفت أهل العلم إليه فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم المسي صلاته ولم يأمره بالرفع . الاستنكار ج/1 ص ٤١٢، ٤١١، الكافي في فقه أهل المدينة ص ٤٤-٤٣، الأمل ج ١ ص ١٠٥ .

<sup>٢</sup>- المجموع ج ٣ ص ٣٦١

<sup>٣</sup>- الاستنكار ج ١ ص ٤٠٧

## الخاتمة

وفي ختام هذا البحث أتبه إلى أهم النتائج وهي تتمثل في نقاط:

- ١ - أن السبب الرئيس في هذا الخلاف هو اختلاف الروايات الواردة في موضوع البحث كما هو الشأن في أكثر مسائل الخلاف، وكذا الاختلاف في تصحيح أو تضييف بعض الروايات، أو ترجيح بعضها على بعض.
- ٢ - لاحظ بعض الفقهاء فقه الراوي، فكان يقدم أو يرجح الرواية التي يكون راويها معروفاً بالفقه على روایة غيره من لم يشتهر بذلك.
- ٣ - بسبب كثرة الروايات وصعوبة الترجيح بينها؛ جوّز بعض العلماء الأمررين ، رفع اليدين عند الركوع والرفع منه، وترك رفعهما فيهما.
- ٤ - كل من رأى الرفع وعمل به من العلماء لا يبطل صلاة من لم يرفع أو يقول بنقصانها إلا الحميدي وبعض أصحاب داود ورواية عن الأوزاعي، وهو شذوذ عند الجمهور وخطأ لا يلتفت أهل العلم إليه فقد علم النبي صلى الله عليه وسلم المسي صلاته ولم يأمره بالرفع.

## المصادر والمراجع

١. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى القرطبي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠٠م، الطبعة: الأولى، تحقيق: سالم محمد عطا-محمد علي معرض.
٢. الإشراف على نكت مسائل الخلاف للفاضي عبد الوهاب المالكي .
٣. الأم، تأليف: محمد بن إدريس الشافعى أبو عبد الله، دار النشر: دار المعرفة بيروت - ١٣٩٣، الطبعة: الثانية.
٤. البحر الرائق شرح كنز الدقائق، تأليف: زين الدين ابن نجيم الحنفى، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الثانية.
٥. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تأليف: محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي أبو الوليد، دار النشر: دار الفكر - بيروت.
٦. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف: علاء الدين الكاساني، دار النشر: دار الكتاب العربي - بيروت - ١٩٨٢ ، الطبعة: الثانية.
٧. البيان والتحصيل
٨. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي، دار النشر: دار الكتب الإسلامية. - القاهرة. - ١٣١٣هـ.
٩. التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد، تأليف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمرى، دار النشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب - ١٣٨٧، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوى ، محمد عبد الكبير البكري.
١٠. نقيح تحقيق أحاديث التعليق ، تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادى الحنبلى، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٨م، الطبعة: الأولى، تحقيق: أمين صالح شعبان.
١١. الجامع الصحيح المختصر، تأليف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفى، دار النشر: دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨٧ ، الطبعة: الثالثة، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
١٢. الجامع الصحيح سنن الترمذى، تأليف: محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذى السلمى، دار النشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت - ، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.

